

بذخ بن سلمان بالمليارات وشرائع من الشعب يأكلها الفقر المدقع

بقلم: عبد العزيز المكي

أثار برنامج الصحفي داوود الشريان، على القناة (إس بي سي)، قضية الفقر، وانتشار وباء المخدرات بين أوساط شعب المملكة، سيما الذين يعيشون على هوامش المدن، أثار الحديث مرة أخرى عن الأموال الطائلة التي تحصل عليها الحكومة السعودية من بيع النفط، والتي هي من الوفرة والكثرة، تقدر بمئات المليارات من الدولارات، بحيث لا تجعل البعض يصدق بأن هذه المملكة فيها فئات من الشعب تعيش الفقر المدقع، وتنشر من بين أبنائها أمراض ووباء المخدرات والضياع... فعلى عكس ما كان يقوم به النظام من التعتيم على مثل هذه الطواهر ويصور السعودية بحبوة من بحبوحات "الجنة"، تقدم قناة سعودية، بإشراف رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون المخضرم (داوود الشريان) صورة مغايرة عن الواقع الاجتماعي في المملكة، الأمر الذي دفع بالسلطات السعودية إلى إغلاق برنامج داوود الشريان لأنه قدم أدلة لا يمكن دحضها عن أوضاع الفقر التي يعيشها الذين يعيشون على هوامش مدينة الرياض!! فما قدمه البرنامج من وقائع موثقة وميدانية عن الأوضاع في تلك الأحياء الهامشية، شكل صدمة عند البعض، لأنه ما كان يصدق هذا الأمر، في ظل المردود المالي الهائل للمملكة من مبيعات النفط حيث تصنف المملكة بأنها أغنى دول العالم... وفي ظل ما يروج له الإعلام السعودي حول ما يسميه "الرفاه" الذي يعيشه شعب المملكة في ظل نظام آل سعود!! ذلك ان الكثير من تلك الأوساط المصدومة انطلت عليها هذا الإعلام نظراً لأن المملكة لديها من العائدات النفطية ما يجعل دخل الفرد هناك أعلى من دخل مواطن في أغنى دول العالم، وإذا تحدثنا بلغة الأرقام فأن الصورة تتضح أمام الرأي العام بشكل جلي.. فالنظام السعودي اكبر مصدر عالمي للنفط، إذ أن إنتاجه يتراوح بين 9-11 مليون برميل يومياً، ومنذ السبعينات راكم هذا النظام ثروات طائلة، وفيما يحاول النظام إخفاء الأرقام الحقيقية لهذه المردودات، فأن الأوساط الإعلامية الغربية تسرب بين الحين والآخر، طبقاً لما تنشره وسائل الإعلام والمصادر السعودية، وفي هذا السياق تشير تلك المصادر، إلى أن مردودات النفط حققت فائضاً بموازنة العام 2013 بنحو 55 مليار دولار، ما أسهم في زيادة أصول الصندوق السيادي للمملكة، إلى نحو 676 مليار دولار، وفق تقديرات معهد صناديق الثروة السيادية الأمريكي. وكان البنك الدولي قد قدّر الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة لعام 2012 بـ 711 مليار دولار، بحيث أن ذلك يجعل نصيب الفرد في المتوسط في المملكة من الدخل القومي أكثر من 122 ألف دولار سنوياً !!

الثروة التي جمعها النظام السعودي طيلة العقود الماضية وحتى اليوم لا تعد ولا تحصى فهي تقدر بعشرات

التريليونات من الدولارات، قسم منها مخزن في البنوك الأمريكية كانت المصادر الأمريكية قد قدرت هذا الاحتياطي في عقد الثمانينات بأكثر من 500 مليار دولار. لكن الأوساط الأمريكية تقول: إن النظام السعودي يتقصد التكتم على هذه الأموال، التي لها الدور الأساسي في تدوير العملية الاقتصادية في أمريكا وبريطانيا، في بنوك هاتين الدولتين، فكانت هذه الأوساط تقدر هذا الاحتياطي بأضعاف لذلك الرقم المذكور، وفي العام الماضي قدر وزير الخارجية السعودي السابق عادل الجبير هذا الاحتياطي بـ750 مليار دولار، ولكن ليس من المعقول أن يزداد الاحتياطي المالي للنظام السعودي من الثمانينات وحتى الآن بمقدار 250 مليار فحسب، فالرقم الحقيقي سيكون أضعافاً مضاعفة للرقم الذي ذكره الجبير. وإذا كان الاحتياطي بهذه الأعداد، فما بالك بالكميات الهائلة من الأموال التي جمعها النظام السعودي، الذي يصدر ما مقداره 10 ملايين برميل يومياً؟! وما يؤشر إلى ضخامة هذه الأموال وأعدادها النجمية، هو أن بن سلمان منح ترامب الرئيس الأمريكي، الذي قال إن على السعودية أن تدفع لنا الأموال لقاء حمايتنا للنظام السعودي لأن هذا الأخير لا يمكنه البقاء أكثر من أسبوع بدون هذه الحماية..منحه 500 مليار دولار دفعة واحدة، ووعدته بإنجاز مشروع ضخم يتضمن إقامة مدن ومطاعم ومراكز سياحية في الولايات الأمريكية بمبلغ استثماري يفوق الـ450 مليار دولار، كما وعد بن سلمان بإقامة مدينة نيوم السياحية على البحر الأحمر قرب الحدود مع الأرض المحتلة، والتي بدء العمل بها فعلاً وبكلفة 500 مليار دولار، خدمة للمشاريع الصهيونية! وفي زيارته الأخيرة لباكستان، استثمر فيها 20 مليار دولار، والحديث عن هدر بن سلمان وأبيه سلمان للأموال لا يعد ولا يحصى، بينما يعاني خمس سكان المملكة من الفقر المدقع، وذلك بحسب الإحصاءات الأجنبية، فصحيفة الواشنطن بوست الأمريكية وصحيفة الغارديان البريطانية ذكرتا أن هناك ما بين 2 إلى 4 مليون سعودي يعيشون تحت خط الفقر.

من جهتها أعربت الأمم المتحدة عن صدمتها من مستوى الفقر من بعض المناطق السعودية، وقال فيليب أليستون المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، في مؤتمر صحفي عقده في الرياض في 19/1/2019، "أن لديه مخاوف من أن الحكومة تصغي إلى مجموعة صغيرة من الأصوات المحافظة" لافتاً إلى أن هذا الأمر يعيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المملكة، وجاء عقد هذا المؤتمر الصحفي في ختام زيارة قام بها فيليب إلى السعودية واستمرت 12 يوماً إطلع خلالها على البؤس الذي تعيشه بعض قطاعات الشعب في مملكة آل سعود هذا وقد لخص الشيخ خالد الماجد أستاذ الفقه بكلية الشريعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية حالة المواطن في المملكة بتعبيرات دقيقة ومؤثرة، كما ينقل عنه موقع أخبار الصباح، حيث يقول " وطننا بما فيه ومن فيه، يشعرنا وعلى الدوام أننا غرباء الدار، كأننا لاجئون أو ضيوف ثقلاء على الأسرة الأولى، نأكل ونشرب على استحياء، ونمتن كثيراً كلما طالت مدة البقاء، عيب علينا التبرم أو المطالبة أو الانتقاد، فما على المحسنين من سبيل، ليس لنا من الأمر شيء، وما لنا حق في شيء، وكثير علينا كل شيء، ومنة علينا كل شيء، إن حُرمتنا فعدل، وإن أعطينا

ففضل، فتباً لهذه المواطنة وتباً للعبودية" ويضيف هذا الشيخ قائلاً "ومما مجموعة تريليونين
بالتقديرات المتسامحة لعائدات الوطن السنوية، لا يأتي الشعب إلا 400 مليار، يذهب ثلثها في عمولات
المشاريع للسارقين، فأين الباقي؟!؟

في الحقيقة الحديث يطول عن البؤس والحرمان الذي تعيشه بعض شرائح المجتمع في المملكة السعودية،
ولذلك اكتفي بهذه الإشارات السريعة لأن الكثير من الدراسات والتحليلات أشبعت هذا الموضوع بما فيه
الكفاية رغم محاولات النظام التكتم على معطيات الفقر والحرمان في المملكة.. لكن اسمحوا لي أيضاً
بالإشارة السريعة لما يتمتع به أمراء وأميرات آل سعود من دخول مالية هائلة، مقارنة بهذا الحرمان
الذي يعاني منه كما قلنا أكثر من خمس السكان في المملكة.. ففي هذا السياق رصد تقرير صدر عن مؤشر
" ويلث إكس" لتعداد المليارديرات في العالم، بالاشتراك مع بنك "يوبي إس" السويسري أن السعودية
فيها 64 مليارديراً، أغلبهم من الأمراء السعوديين، وحلت السعودية المرتبة الثامنة في قائمة الدول
العشرة الأكثر وجوداً للمليارديرات، حسب مجلة "فوربس" العالمية.. ما يؤكد ذلك أن ثروات النفط
تتركز في أيدي عدد محدود من الأفراد.. وهو ما أكدته المحامي والحقوقى السعودي وليد أبو الخير، في
تصريح لراديو سوا الأمريكي، على أن هناك نخبة تستفيد من ثروات البلاد في حين أن غالبية الشعب لا تجد
ما يكفي، لسد حاجتها، ويضيف أبو الخير طبقاً لما نقل عنه موقع ساسة بوست في 11 أكتوبر 2016م أن
"هناك فجوة هائلة ما بين الفرد السعودي العادي وحكام المملكة وقال: نحن نتكلم عن أناس تصنفهم
مجلة فوربس من أغنى أغنياء العالم" ويشير أب والخير إلى "السلطة السياسية التي تتحكم بالقوة
والبطش بكل موارد الدولة دون حسيب أو رقيب ويعاقب كل من سولت له نفسه فعل ذلك بالسجن".

وفي 8/1/2017 كتب كل من نيكولاس ومارك مازيتي بحثاً تحقيقياً مفصلاً عن بذخ العائلة السعودية تحت
عنوان "العربية السعودية لم تحد من إنفاق العائلة المالكة" لصحيفة الميدل إيست البريطانية، جاء
فيه، أي في هذا البحث، بعد وصفه قصراً فخماً للملك سلمان في المغرب في طنجة، جاء فيه "في الوقت
الذي ألغت فيه الحكومة السعودية مشاريع داخل المملكة بقيمة ربع تريليون دولار في إطار خطة التقشف
المالية، كان العمل يجري على قدم وساق لالتهاء من بناء منصات هبوط تتلأ باللون الأزرق استعداداً
لاستقبال طائرات الهليكوبتر داخل المجتمع المخصص لقضاء العطلات، وتشيد خيمة على مساحة شاسعة حيث
يمكن للملك إقامة الاحتفالات والترفيه عن العدد الهائل من أفراد حاشيته "ثم يتحدث الكاتب بشكل
مفصل عن الثروات الطائلة التي يجنها أفراد عائلة آل سعود، وينقلان عن الأمير المنشق عن العائلة
خالد بن فرحان آل سعود قوله: "عامه الشعب لديهم من الأموال الآن أقل من ذي قبل، بينما لم تتأثر
أملك العائلة المالكة، قدر كبير من أموال الدولة لا تدرج في الميزانية وهو أمر يقرره الملك وحده
". وينقل الكاتبان أيضاً عن ستيفن هرتوج أستاذ مشارك بكلية لندن للاقتصاد ومؤلف كتاب "أمراء،

ووسطاء، وبيرو قراطيون" الذي يتناول فيه طبيعة الاقتصاد السياسي بالمملكة، قوله: "يبدو أن الأمراء يتمتعون بالمزيد من المزايا المادية في ظل حكم الملك سلمان وان النظام الأساسي لتقديم المخصصات المالية لم يتغير". ويستطرد الكاتبان في الحديث عن بذخ العائلة ويشيران إلى إقبال أمراء على شراء القصور في عواصم العالم وموانئه السياحية ويقولان: "أما الملك سلمان فله الكثير من الممتلكات في فرنسا، إذ تشير السجلات العقارية هناك إلى أنه يمتلك مجموعة شقق في الدائرة 16 الراقية في باريس تقدر قيمتها بنحو 35 مليون دولار، كما أنه يمتلك قصرًا فاخرًا في كوت دازور في فرنسا وقصرًا آخر في مدينة ماربيا على ساحل كوستا ديل سوك الإسباني" ذلك بالإضافة إلى شبكة من القصور الفخمة للملك داخل المملكة، كما يقول الكاتبان.. وما يصدق الحديث عن الملك سلمان فهو يصدق عن الملوك الذين سبقوه من أخوانه وعن الأمراء الآخرين. فمثلاً أن محمد بن سلمان الذي صعد للسلطة بعد تولي أبيه العرش، اشترى قصرًا فخماً من مالك روسي، في باريس بنصف مليار دولار، وبأكثر من هذا السعر اشترى يختاً ترفيهياً مجهزاً بكل ما يريد، واشترى لوحة بـ 450 مليون دولار والحبلى على الجرار، يضاف إلى ذلك، تحدث الإعلام الغربي باستغراب عن موكب بن سلمان في جولته الأخيرة التي بدأها بباكستان، حيث كان يتكون من مئات السيارات الفارهة ومن عشرات الطائرات التي نقلت وسائل الترفيه له، وتحدثت عن الفنادق والأجنحة الفارهة التي حجزها له ولحاشيته، وعن مصاريفها التي تقدر بمئات الملايين من الدولارات!!

نعود إلى دراسة الكاتبين نيكولا ومارك، حيث يشيران أيضاً إلى الملك سلمان وإلى قصور إخوته في لندن، وكاليفورنيا وفي باقي المدن البريطانية والأمريكية، ويشيران أيضاً إلى عدد الأمراء والأميرات داخل العائلة السعودية ويقولان أنه طبقاً لمعلومات دقيقة إلى حد ما يقدر بـ 12-15 ألف أمير ومثلهم عدد الأميرات، ويقولان أيضاً بأن الرواتب التي تمنح لهؤلاء تتراوح ما بين 270 ألف دولار شهرياً لأبناء الملك المؤسس و8 آلاف دولار شهرياً لأحفاد الأحفاد في حين كان بعض الأمراء يحصلون على منح تتراوح بين واحد إلى ثلاثة ملايين دولار أمريكي في صورة هدايا زفاف لتأسيس قصورهم!

من جهتها صحيفة الفايننشال تايمز البريطانية قالت في عددها ليوم 20/8/2017 "أن أكثر من 25 ألف أمير سعودي يقتطعون جزءاً كبيراً من ثروات البلاد النفطية سواء من كان في منصب بالحكومة أم بعيداً عنها. منوهة إلى أن كل أمير يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بـ 100 ألف ريال سعودي، إضافة إلى منحة سنوية تقدر بـ 400 ألف ريال. هذا إلى جانب سهولة تملك الأراضي، وإقامة المشاريع والأعمال الضخمة".

وأشارت الصحيفة إلى ما ذكره موقع ويكيليكس "أن مخصصات أمراء السعودية تكلف الخزينة مليارات الدولارات، منوهاً إلى أن بعض من الأمراء في المملكة ينفقون مبالغ تصل إلى 10 مليارات سنوياً".

هذا نزر قليل جداً من واقع البذخ والثراء التي يعيشها آل سعود ملوكاً ومسؤولين وأمراء وأميرات وما إلى ذلك، مقارنة بأحوال خمس السكان في المملكة المزرية والتي اشرنا اليها فيما سبق، حيث يختصرها فيديو لعريف سعودي في الجيش، يلتبس العطف من "أولياء الأمر السعوديين"، من ولي العهد محمد بن سلمان تحديداً بأ"لا يطرد نجله المريض من مستشفى الحرس الوطني في الرياض لعجزه عن دفع تكاليف العلاج، ومما جاء في الفيديو "أنا عريّف متقاعد وشاركت في حرب الخليج ولا نقدر ولا نتحمل، كل ما نطلبه منكم توافقون على بقاءه في المستشفى"، وأردف باكياً: "لو خرج من المستشفى أين سأذهب به؟ لن يقبله أي مستشفى، أُملي في ا[] وفيكم، و[] لا أقدر، و[] لا أقدر".

وما تقدم يؤكد معطيات كثيرة ومهمة نذكر منها ما يلي:-

1- إن النظام السعودي يتعامل مع الشعب في الجزيرة طبق المفهوم الذي ذكره الأمير طلال بن عبدالعزيز، بقوله إن البلاد هو عبارة عن شركة لآل سعود، والشعب مجرد عمال، أي ليس لهم حق المواطنة، إنما صاحب الشركة "آل سعود" من يحدد لهم الانتماء أولاً، وذلك يفسر تعريف لا بلاد باسم العائلة السعودية! وفي هذا السياق كان دبلوماسي أمريكي، هو مسؤول السفارة الأمريكية في الرياض كان قد أصدر مذكرة في عام 2007م جاء فيها قوله "ما دام أفراد العائلة المالكة (آل سعود) ينظرون الى هذا البلد على انه مؤسسة آل سعود، فسيُعتبر الأمراء والأميرات أن الحصول على مخصصات مالية سخية والاعتراف من خزانة الدولة بين الحين والآخر حقوق أصلية لهم بحكم ملكيتهم لهذه المؤسسة"!

2- إن تفشي الفقر بين أوساط الشعب في المملكة ليس بسبب السياسات الخاطئة لآل سعود فحسب، وإنما هم يتقصّدون إفقار الشعب لأنهم لا يؤمنون كما أشرنا قبل قليل بحق المواطنة للمواطن في المملكة، ولأنهم يريدون أن يبقى هذا المواطن ذليلاً، ودائماً يستدرهم العطف والمساعدة، على شاكلة العريف الذي أشرنا إليه قبل قليل، ومن الناحية النفسية هناك قاعدة ثابتة أن العميل الذي يعيش ذليلاً أمام سيده المستعمر، كما هو حال آل سعود عند المستعمر الأمريكي، يطلب هذا العميل العزة بإذلال أبناء شعبه الذين هم تحت أمرته!

3- إن النظام السعودي لم يضع يوماً مصلحة المواطن في المملكة في أولويات حساباته مطلقاً، للاعتبارات المشار إليها أولاً، وثانياً لاعتبارات المصلحة الذاتية، فما يهم هذا النظام هو البقاء متسلطاً على رؤوس أبناء المملكة، فهو يدفع الجزية لترامب بمئات المليارات ويعقد الصفقات المختلفة، صفقات أسلحة، وتجارية، واستثمارات وما إلى ذلك.. من أجل بقاء النظام، حتى لو مات الشعب كله، المهم بقاء النظام وبقاء الامراء والأميرات يتربعون على ثروات البلد ويعيشون رغد العيش!!

4- ولنفس السبب أي الحفاظ على النظام، فآل سعود يمولون حروب أمريكا ومشاريعها في المنطقة، وينحازون للكيان الصهيوني، فساهموا في تدمير العراق وقتل أهله، وساهموا في تدمير ليبيا وسوريا والصومال، ونيجيريا، واليوم يشنون حرباً وعدواناً على الشعب اليمني حيث قدرت الصحف البريطانية خسائر هذه الحرب الطالمة بـ 200 مليون دولار يومياً، يعني في الشهر ستة مليارات دولار، وفي أربع سنوات 288 مليار دولار، كل ذلك من أجل عيون أمريكا ونتنياهو، ومن أجل بقاء هذا النظام الفاسد.

5- رغم إدعاء النظام ووسائل إعلامه انه يحارب المخدرات وانتشارها بين أوساط الشباب، إلا أن معطيات كثيرة تؤكد أن النظام هو الذي يقوم ومن وراء الكواليس بالترويج لهذه المخدرات، خصوصاً حبوب الكبتاغون، التي تؤكد الدراسات السعودية، انتشارها بين الشباب في المملكة أكثر من غيرها من المخدرات، وما يعزز هذا الرأي هو قبض سلطات المطار اللبنانية في العوام القريبة على أحد الأمراء السعوديين وفي حوزته عشرات الكارتونات مملوءة بملايين من حبوب الكبتاغون، كان يحاول تسويقها إلى المملكة السعودية عبر المطار اللبناني، والقضية معروفة، وفي حينها فضحت النظام السعودي وفضحت دوره في الاتجار بالمخدرات لتخريب المجتمعات الإسلامية في داخل المملكة وخارجها!

6- وكل هذه المعطيات تؤكد أن أي حل لتلك المعضلات، يبقى غير مجدي ما لم يتم قلع النظام، هذه الشجرة الملعونة من الجذور.